

أصول السنة

تأليف
إمام السنة أحمد بن محمد بن حنبل
(١٦٤ - ٢٤١ هـ)

حفظه وعلق عليه
أبي عبد الله علي بن أبي الدنجلج محمد بن عثمان بن أبي شيبة

دار السنن والمؤلفين
للطباعة والنشر

أُصُولُ السُّنَنِ

أصول السنة

تأليف
إمام السنة أحمد بن محمد بن حنبل
(١٦٤ - ٢٤١ هـ)

حقته وعلق عليه
إبي عبد الله أحمد بن محمد بن عثمان بن الصدي

دار السنة
للنشر والتوزيع

مفرد الطبع محفوظة

رقم الإيداع: 2013/3221

الترقيم الدولي: 978-977-6427-20-4

دار السنة
للنشر والتوزيع

عين شمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية
جوال: 00201140110099 - 00201007610099

البريد الإلكتروني:

Dar_sabilelmomnen@yahoo.com

Dar_sabilelmomnen@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم
الأنبياء والمرسلين وعلى آله أجمعين.

أما بعد:

فقد درج علماء التابعين وتابعي التابعين على
تسمية مصنفاتهم في الاعتقاد بـ «السنة» تمييزاً للشعار
الفرقة الناجية عن الفرق المنشقة، وكان من أوائل
هذه المصنفات: «أصول السنة» لإمام السنة أحمد بن
محمد بن حنبل - رحمه الله تعالى -.

وقد جمع فيه الإمام أحمد أهم الأصول التي خالفت
فيها الفرق الضالة من جهمية، ومعتزلية، ومرجئية،
ورافضة، وغيرها.



هذا، وقد اعتنيت في هذه الطبعة بتوثيق النصّ على نسختين خطيّتين، مع اعتبار نسخة الظاهرية هي الأصل، ثمّ عارضت بهما رواية «أصول السنة في شرح أصول الاعتقاد» للالكائي، وفي «طبقات الحنابلة» للقاضي ابن أبي يعلى، ومطبوعة الوليد بن محمّد نبيه.

ولم أنطرق إلى التعليق، حتّى يظّل المتن مجرداً لينتفع به طالب العلم الذي يريد أن يحفظ المتن مسروداً بغير قواطع تشغله.

ولعلّ الله - سبحانه - يُيسّر طبعةً أخرى أعنتني فيها بالتعليق والشرح.

وقد شرح هذا المتن في دروسٍ مُسجّلة طائفة من العلماء الكبار المعاصرين، منهم:

- العلامة المحدث ربيع بن هادي المدخلي.

- والعلامة زيد بن هادي المدخلي.

- والعلامة عبيد الجابري - حفظ الله الجميع -.

فعلى طالب العلم أن يعتني بدراسة هذه الشروحات مُستعيناً بهذه النسخة المصحّحة ليخرج بأتمّ فائدة ممكنة بفضل الله تعالى.

وعلى الله قصد السبيل، وإليه المآب.

وصلّى الله على محمّد وعلى آله وسلّم.

وكتب

خالد بن محمّد بن عثمان

أبو عبد الأعلى المصري

في الثلاثاء ٢٩ من شوال لعام ١٤٢٧



❖ مقدمة الطبعة الثانية من أصول السنة ❖

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ
بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا؛ مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ
فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ.
وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ
أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا
وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدٍ وَخَلَقَ
مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ
بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].
أَمَّا بَعْدُ:

فإن أصل دين الإسلام: توحيد رب العالمين، وهو أصل الأصول الذي بُعث به الرُّسل جميعًا من لدن نوح عليه السلام إلى محمد عليه السلام.
وكانت الشريعة الخاتمة - شريعة خاتم الرُّسل محمد عليه السلام - هي المكملّة لهذا الدين، والمتّمة لنعمة الله عليه السلام على عباده، والنّسخة لكلّ الرّسالات السابقة.

وأصول العقيدة الإسلامية ثابتة لا تتغيّر ولا تتبدّل بتبدّل الأزمان والأحوال والدُّول، [ومن هنا اهتمّ

علماء الإسلام - علماء أهل السنة والجماعة - ببيان هذه العقيدة وشرحها، والدعوة إليها، والذبّ عنها، وألّفوا في ذلك مؤلّفات، وضمّنوا كثيرًا منها في ثنائيا المؤلّفات، ولقد ألّفَتْ في ذلك الكتب الصّغيرة والكبيرة.

ومن هذه المؤلّفات:

«أصول السنة» للإمام أحمد، و«السنة» لولده عبد الله، و«السنة» للخلّال، و«الشريعة» للأجريّ، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» للالكائيّ، و«الإبائتين» لابن بطّة، و«صريح السنة» لابن جرير الطبريّ، و«شرح السنة» للبرهاريّ، و«عقيدة السلف وأصحاب الحديث» للصّابونيّ، و«الحجّة في بيان المحجّة» لقوام السنة محمد بن إسماعيل الأصبهانيّ.

والإمام البخاريُّ قد أورد في «صحيحه»: كتاب:
الإيمان، وكتاب: الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، وكتاب:
التَّوْحِيد، وهي كتب في العقيدة.

ومسلمٌ افتتح «صحيحه» بكتاب: الإيمان.
وكذلك أبو داود ختم كتابه «السُّنَنِ» بكتاب:
السُّنَّة، والمراد بالسُّنَّة: العقيدة والمنهج.

وغير ذلك من المؤلفات التي اهتمَّت بالعقيدة؛
لعلم هؤلاء الأجلَاء بمنزلتها ومكانتها، وأنَّ المنحرف
في شيءٍ منها أو في أصلٍ من أصولها على خَطَرٍ، قد
يكون ذلك الانحراف كفرًا، وقد يكون بدعةً وضلالةً.
من هنا يجب على طُلَّاب العلم أن يهتمُّوا بدراسة
أصول هذه العقيدة.

ومن أوائل الرِّسائل المختصرة التي أُلِّفَتْ في بيان
هذه العقيدة: رسالة «أصول السُّنَّة» للإمام أحمد رحمته الله
إمام أهل السُّنَّة والجماعة، ذلك الإمام الجبل العظيم
جبل السُّنَّة والإيمان والزُّهد والورع، والذي كان
مقياسًا ومحنةً، يميِّز به أهل الحقِّ والسُّنَّة عن أهل
البدعة والضلال.

ولا يزال منهجه محنةً إلى يومنا هذا، والأصول التي
قارع عليها، وسار عليها لا تزال محنةً للنَّاس إلى الآن؛
فمن شذَّ عنها فقد شذَّ عن السُّنَّة.
كان أحمدُ محنةً، الذي ينال منه يدلُّ على ضلاله وخيبته
وشرِّه، والذي يُعظِّمه ويقدِّره، كان يعلم النَّاس أنَّه من
أهل السُّنَّة... ولا نبُلُ أحمد وتبوا هذه المكانة، وغيره؛

كَالشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِمْ مَا
تَبَلَّوْا، وَنَبَهُوا فِي الْأُمَّةِ، وَعُظِّمُوا فِيهَا إِلَّا لَتَمَشُّكْهُمْ
بِالسُّنَّةِ، وَاحْتَرَامَهُمْ لَهَا، وَدَعْوَتَهُمْ إِلَيْهَا، وَذَبَّهِمْ عَنْهَا،
فَاعْرِفُوا قَدْرَ السُّنَّةِ، وَاعْرِفُوا أَهْلَهَا وَقَدَّرُوهُمْ، وَالْزَمُوا
غُرُزَهُمْ، وَتَرَسَّمُوا خَطَاهُمْ، فَإِنَّهُمْ - وَاللَّهِ - كَانُوا عَلَى
هَدًى مُسْتَقِيمٍ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ
وَعَلَى طَرِيقَةِ الصَّحَابَةِ الْكَرَامِ وَعَلَى رَأْسِهِمُ الْخُلَفَاءُ
الرَّاشِدُونَ^(١).

وهذه هي الطَّبعة الثَّانية من تحقيقي على هذا المتن
الطَّيِّب، قُمْتُ فِيهَا بِإِصْلَاحِ مَا نَدَّبَ بِهِ الْقَلَمُ فِي الطَّبعة

(١) ما بين المعكوفتين منقولٌ بتصرُّفٍ واختصارٍ وزيادةٍ يسيرةٍ
من مقدِّمة شيخنا الإمام ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله
تعالى - على شرحه على متن «أصول السُّنة».

الْأَوَّلَى، وَمَا اعْتَرَاهَا مِنْ سَقَطٍ - حَدَّثَ سَهْوًا مِنْ غَيْرِ
تَعَمُّدٍ -، وَأَخْطَاءٍ مُطْبَعِيَّةٍ، أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْمَغْفِرَةَ.

وَقَدْ أَعَدْتُ مُقَابِلَةَ النُّسخِ الْخَطِّيَّةِ وَالْمُطْبُوعَةِ، مَعَ
إِعَادَةِ الضَّبْطِ اللَّغَوِيِّ، أَسْأَلُ اللَّهَ السَّدَادَ وَالْقَبُولَ.

وَقَدْ وَفَّقَنِي اللَّهُ سَبْحَانَهُ إِلَى أَنْ أَشْرَحَ هَذَا الْمَتْنَ
مَرَّتَيْنِ، إِلَّا أَنْ الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ وَصَلْتُ إِلَى مُتَنَصِّفِهِ تَقْرِيْبًا،
وَشَرَعْتُ فِي إِعَادَةِ شَرْحِهِ فِي «الْمُنَوْفِيَّة» فِي شَهْرِ جُمَادَى

الْأَوَّلَى ١٤٣٤، يَسِّرَ اللَّهُ إِتِمَامَهُ، وَقَدْ سَمِيتَ هَذَا الشَّرْحَ
بِ: «مَجَالِسِ الْأَحْبَةِ فِي جَمْعِ الْأَدْلَةِ عَلَى أَصُولِ السُّنَّةِ»،

يَسِّرَ اللَّهُ - بِفَضْلِهِ وَمُنَّةٍ - إِخْرَاجَهُ فِي كِتَابٍ مُطْبُوعٍ،
يَنْفَعُ اللَّهُ وَجَلَّتْ.

وإني أنصح طلبة العلم أن يعتنوا بحفظ هذا المتن بعد حفظ متون: القواعد الأربع، والأصول الثلاثة، والأصول الستة للإمام محمد بن عبد الوهَّاب رحمته الله.

وصلَّى الله على محمَّد وعلى آله وأصحابه وسلَّم.

وكتب

أبو عبد الأعلى خالد بن محمَّد بن عثمان

قبيل مغرب الخميس السادس من صفر ١٤٣٤ هـ



توثيق نسبة الكتاب للأمام أحمد

أولاً: دراسة الأسانيد التي ورد بها الكتاب:

لقد وصل إلينا متن «أصول السُّنَّة» بأربع أسانيد،

وهي:

١- إسناد الأصل الخطي.

٢- إسناد القاضي ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة».

٣- إسناد اللالكائي في كتابه «شرح أصول

الاعتقاد».

٤- إسناد ابن الجوزي في «مناقب أحمد».

(١) إسناد الأصل الخطي:

حدَّثنا الشَّيْخ أبو عبد الله يحيى بن الحسن بن البناء

قال: أخبرنا والدي أبو علي الحسن بن أحمد بن البناء

قال: أخبرنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل قال: أخبرنا عثمان بن أحمد بن السماك قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن عبد الوهاب بن أبي العنبر - قراءة عليه من كتابه في شهر ربيع الأول من سنة ثلاث وتسعين ومائتين - قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المنقري البصري (تيس) قال: حدثني عبدوس بن مالك العطار قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمته الله يقول: أصول السنة عندنا...

﴿تراجع رجال الإسناد﴾

* أبو عبد الله يحيى بن الحسن بن عبد الله بن البناء: بَكَرَ به أبوه في السَّاع، فسمع من أبي الحسين بن

المهتدي، وابن الأبنوسي، وابن النُّقُور، وأبي الغنائم، وجابر بن ياسين، ووالده أبي علي البناء، وغيرهم. وروى عنه جماعة من الحفاظ منهم: ابن عساكر، وابن الجوزي، وابن بوش؛ وروى عنه ابن السَّمعاني إجازة، وقال: «كان شيخاً صالحاً، حسن السَّيرة، واسع الرِّواية، حسن الأخلاق، مُتَوَدِّداً، مُتَوَاضِعاً، بَرّاً، لطيفاً بالطلبة، مُشَفِّقاً عليهم».

وأثنى عليه كثيراً: أبو محمد عبد الله بن عيسى الأندلسي الحافظ قاضي أشبيلية، وأبو شجاع البسطامي، ووصفاه بالعلم والفضل والصَّلاح وحسن الأخلاق، وقال قاضي أشبيلية: ما رأيت في بغداد من الحنابلة مثله.

وقال ابن رجب: وكذلك كل من رأبته ممن سمع منه، وأخذ عنه كان يثني عليه ويمدحه.

وتوفي ليلة الجمعة ثامن عشر ربيع الأول سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة ودُفِنَ صبيحة يوم الجمعة بمقبرة الإمام أحمد رحمته الله (١).

* أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الله - المعروف

بابن البناء: الإمام المقرئ المحدث الفقيه الواعظ صاحب التصانيف وُلِدَ سنة ست وتسعين وثلاثمائة.

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/ ١٨٩)، و«المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» لابن مفلح (٣/ ٨٩)، و«الدر المنصّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» لمجير الدين العليمي (١/ ٢٤٧)، و«العبر في خبر من غبر» للذهبي (٤/ ٨٩)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٤/ ٩٨)، و«مرآة الجنان» للياضي (٣/ ٢٥٩).

قرأ القرآن بالروايات السبع على أبي الحسن الحمامي وغيره، وسمع الحديث من هلال الحفار، وأبي محمد السكري، وأبي الفتح بن أبي الفوارس، وخلقي.

وتفقه أولاً على أبي طاهر بن الغباري، ثم على القاضي أبي يعلى - وهو من قدماء أصحابه -، وعلق عنه المذهب والخلاف.

وقرأ عليه القرآن جماعة، وسمع منه الحديث آخرون منهم ولداه وأبو الحسين بن الفراء وأبو القاسم السمرقندي، ودرس وأفتى زماناً طويلاً.

قال ابن شافع: كان له حلقتان: إحداهما بجامع المنصور، والأخرى بجامع القصر، وكان يفتي الفتيا

الواسعة ويفيد المسلمين بالأحاديث والمجموعات وما يقربه من السنن.

وقال ابن عقيل: هو شيخ إمام في علوم شتى: في الحديث، والقراءات، والعريّة، وطبقة في الأدب والشعر والرسائل، حسن الهيئة، حسن العبادة، كان يؤدّب بني جردة.

وقال ابن السمعاني: كان أحد الأعيان المشار إليهم في العلوم... وكان وقوراً ساكناً صالحاً صينياً من الأعيان.

وقال ابن أبي يعلى: سمعت منه الحديث، وكان أديباً شديداً على أهل الأهواء.

وقال ابن رجب: وكان نقيّ الذّهن جيّد القرينة تدلّ مجموعاته على تحصيله لقنون من العلم، وقد

صنّف في زمن شيخه القاضي أبي يعلى في المعتقدات وغيرها، وكتب له خطّه بالإصابة والاستحسان، ولقد رأيت في بعض مجاميعه في المعتقدات ما يوافق بين المذهبين الشافعي وأحمد، ويقصد به تأليف القلوب واجتماع الكلمة، وكان من شيوخ الإسلام الفصحاء الفقهاء الألباء، ويبعد أن يجتمع في شخص من التّفنّن في العلوم ما اجتمع فيه.

وقد جمع من المصنّفات في فنون العلم فقهاً، وحديثاً، وفي علم القراءات، والسّير، والتّواريخ، والسنن إلى غير ذلك جموعاً حسنة.

قال ابن الجوزي: ذكّر عنه أنّه قال: صنّفْتُ خمسائة مصنّف.

ومن مصنفاته: «شرح الخرقى على الفقه»،
«شرح قصيدة ابن أبي داود في السنة»، «الردُّ
على المبتدعة»^(١)، «المعاملات والصبر على
المنازلات» - أجزاء كثيرة -، «الرسالة في السكوت
ولزوم البيوت» - جزء -، «سلوة الحزين عند شدة
الأنين» - جزء -، «طبقات الفقهاء»، «أصحاب
الأئمة الخمسة»، «مشيخة شيوخه»، «مناقب الإمام
أحمد»، «أخبار القاضي أبي يعلى» - جزء -، «شرف
أصحاب الحديث»، «ثناء أحمد على الشافعي»،
و«ثناء الشافعي على أحمد»، و«فضائل الشافعي»،

(١) ولدي نسخة خطية منه، يسر الله - سبحانه - إخراجها.

«شرح الإيضاح في النحو الفارسي»، «مختصر غريب
الحديث لأبي عبيد» - مرتب على حروف المعجم -.
توفي رحمه الله في رجب سنة إحدى وسبعين وأربع مائة،
ودفن بباب حرب^(١).

(١) «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (٢/ ٢٤٣)، و«الذيل على
طبقات الحنابلة» لابن رجب (١/ ٣٢)، و«المقصد الأرشد في
ذكر أصحاب الإمام أحمد» لابن مفلح (١/ ٣٠٩)، و«المنهج
الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» (٢/ ١٦٥)، و«الدُرُّ
المنصّد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» (١/ ٢٠٩) كلاهما
لمجير الدين العليمي، و«العبر في خبر من غبر» (٢/ ٣٢٩)،
و«السّير» (١٨/ ٣٨٠)، و«معرفة القراء على الطبقات
والأعصار» (١/ ٣٥٠) ثلاثهم للنّذهبي، و«شذرات
الذهب» لابن العماد (٣/ ٣٣٨)، و«النجوم الزاهرة» (٥/
١٠٧)، ومقدمة كتاب «المختار من أصول السنة».

* علي بن محمد بن عبد الله بن بشران أبو الحسين
الأموي المعدل: وهو أخو عبد الملك، سمع:
إسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن عمرو الرزاز،
وأبا الحسين بن الأشناني، وأبا عمرو بن السمك، وأبا
بكر النجاد، وعبد الله بن محمد بن إسحاق الفاكهي،
وأبا بكر الشافعي، وغيرهم.

وروى عنه: أبو بكر البيهقي، وأبو محمد الجويني،
وأبو بكر الخطيب البغدادي.

قال الخطيب: كتبنا عنه وكان صدوقاً ثقة ثبّتاً،
حسن الأخلاق تامّ المروءة ظاهر الديانة.

وقال الذهبي: الشيخ العالم المعدل المسند... روى
شيئاً كثيراً على سدادٍ وصدقٍ وصحة رواية، كان
عدلاً وقوراً.

وكانت وفاته يوم الأحد الخامس والعشرين من
شعبان سنة خمس عشرة وأربعمائة، ودُفِنَ من يومه
بباب حرب^(١).

* أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد
البغداديّ الدقاق المعروف بـ«ابن السمك»: سمع
باعتناء والده من أبي جعفر محمد بن عبيد الله بن المنادى
وأحمد بن عبد الجبار العطارديّ وحنبل بن إسحاق
والحسين بن محمد بن أبي معشر ومحمد بن الحسين
الحنينيّ وعبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثيّ كربزان
ويحيى بن أبي طالب، والحسن بن مكرم وخلق كثير.

(١) «تاريخ بغداد» للخطيب (١٢ / ٩٨)، و«الأنساب»
للسمعاني (٥ / ٣٤٠)، و«السيرة» للذهبي (١٧ / ٣١١)،
و«شذرات الذهب» لابن العماد (٣ / ٢٠٣).

وَحَدَّثَ عَنْهُ: الدَّارِقُطْنِيُّ، وَابْنُ شَاهِينَ، وَابْنُ مِنْدَةَ،
وَالْحَاكِمُ، وَابْنُ رِزْقِيهِ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بَشْرَانَ، وَأَبُو
عَلِيٍّ شَاذَانَ وَعِدَّةً.

قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: شَيْخُنَا أَبُو عَمْرٍو كَتَبَ عَنِ
الْعَطَارْدِيِّ وَمَنْ بَعْدَهُ، وَكَتَبَ الْمَصْنُفَاتِ الطُّوَالَ بِخَطِّهِ،
وَكَانَ مِنَ الثَّقَاتِ.

وَقَالَ الْخَطِيبُ: كَانَ ابْنُ السَّمَّاكِ ثِقَةً ثَبَتًا.

وَقَالَ السَّمْعَانِيُّ: كَانَ ثِقَةً صَدُوقًا مُكْثَرًا مِنَ الْحَدِيثِ
وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الْبَازُ الْأَشْهَبُ.

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَكَانَ ثِقَةً ثَبَتًا، كَتَبَ الْمَصْنُفَاتِ
الْكَثِيرَةَ بِخَطِّهِ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ الْمَكْتَرُ الصَّادِقُ
مُسْنَدُ الْعِرَاقِ.

وَتَوَفِّيَ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثُمِائَةً،
وَشَيَّعَهُ نَحْوُ خَمْسِينَ أَلْفًا، وَصَلَّى عَلَيْهِ ابْنُهُ مُحَمَّدٌ^(١).

* **الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ أَبِي الْعَنْبَرِ أَبُو
مُحَمَّدٍ:** حَدَّثَ عَنْ حَفْصِ بْنِ عَمْرِو السَّيَّارِيِّ،
وَمُحَمَّدِ بْنِ حَمَّادِ الْمُقْرِيِّ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الْمُنْقَرِيِّ

(١) «تَارِيخُ بَغْدَادٍ» لِلْخَطِيبِ (١١/ ٣٠٢)، وَ«الْأَنْسَابُ»
لِلسَّمْعَانِيِّ (٣/ ٢٩٠)، وَ«الْبَدَايَةُ النَّهَائِيَّةُ» لِابْنِ
كَثِيرٍ (١١/ ٢٢٩)، وَ«الْعَبْرُ فِي خَبَرِ مَنْ غَبَرَ» (٢/ ٢٧٠)،
وَ«السَّيْرُ» (١٥/ ٤٤٤)، وَ«الْمَعِينُ فِي طَبَقَاتِ
الْمُحَدِّثِينَ» (١٢٥٢) ثَلَاثَتُهُمْ لِلذَّهَبِيِّ، وَ«شَذَرَاتُ
الذَّهَبِ» لِابْنِ الْعِمَادِ (٢/ ٣٦٦)، وَ«النَّجُومُ الزَّاهِرَةُ»
لِابْنِ تَغْرِي بَرْدِي (٣/ ٣١٤).

البصريّ، ومقدام بن داود وخير بن عرفة المصريين،
ومحمد بن حبيب البزاز.

روى عنه: أبو عمرو بن السَّكَّك، وغيره.
قال الخطيب: وكان ثقةً دينًا مشهورًا بالخير
والسُّنَّة^(١).

* محمد بن سليمان بن داود أبو جعفر المنقريّ:
ذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٣ / ١١٩)،
فقال: «قدم دمشق وحدث بها عن أبي عمر
الحوضيّ، وسليمان بن حرب، وأبي الرِّبيع الزَّهرانيّ،
وسويد بن سعيد، ومسدد، وابن المدينيّ، وإبراهيم بن
بشار الرَّماديّ، وأبي خيثمة زهير بن حرب، وعمرو
(١) «تاريخ بغداد» للخطيب (٧ / ٣٣٩).

النَّاقِد، ومحمد بن المنهال الضَّرير، وعبد الأعلى بن حماد
النرسيّ، وآخرين.

وروى عنه: أبو الطَّاهر محمد بن سليمان بن
أحمد بن ذكوان، وأبو عليّ الحسن بن أحمد بن غطفان،
وأبو عليّ محمد بن محمد بن أبي حذيفة، وأبو الميمون
أحمد بن محمد بن بشر القرشيّ، وأبو محمد عبد الله بن
أحمد بن زبر القاضي، وأبو الفضل العبَّاس بن عبد الله بن
أحمد بن عصام البغداديّ، والعبَّاس بن عليّ بن الفضل
الهاشميّ الخطيب.

قلت: وقد قال الخلال في كتابه «السُّنَّة» (١٦٨):
حدَّثنا محمد بن سليمان الجوهريّ، ثنا عبدوس بن
مالك العطَّار يقول: سمعت أبا عبد الله يقول: أصول

السُّنَّة - فذكر كلامًا كثيرًا - وقال: قتالُ اللُّصوص
والخوارج جائزٌ...

وذكره بلفظٍ أطول في (١٧١).

والجوهري ترجمه ابن حبان في «المجروحين»
(٢/ ٣٠٩) فقال: «من أهل البصرة سكن أنطاكية،
يروى عن أبي الوليد الحوزي وأهل البصرة، يقلب
الأخبار على الثقات، ويأتي عن الضعفاء بالملزقات،
لا يحل الاحتجاج به بحال، روى عن حفص بن
عمر الحوزي».

وذكره الذهبي في «الميزان» (٥/ ١٨)، وقال:
«حدّث بأنطاكية عن أبي عمر الحوزي، وأبي
الوليد...»، ثم نقل كلام ابن حبان.

قلت: وقد اختلف المعتنون بمتن أصول السنة في
«المنقري»، و«الجوهري»، هل هما شخص واحد أم اثنان؟
وفي تقديره أن الذي أصاب الحق منهم: الأخ
وليد سيف النصر - وهو أول من أخرج متن أصول
السنة مطبوعًا -؛ حيث عقد بحثًا في شرحه على أصول
السنة الذي سماه بـ: «سبيل الجنة» في إثبات التفرقة
بين «المنقري»، و«الجوهري»، وقد أفادني بنسخة منه،
- جزاه الله خيرًا -، وإليك خلاصته:

الجوهري لم ينسبه أحد إلى بني المنقر البتة.

إن «الجوهري» المترجم في «الميزان»، و«المجروحين»
أعلى طبقة من المذكور في سند «السنة» للخلال، فقد
جاء في ترجمة «الجوهري» أنه روى عن حفص بن عمر
الحوزي، وأبي الوليد الطيالسي، وكلاهما من الطبقة

التاسعة طبقة غندر وذويه، وقد ذكر الذهبي حفص بن غمر الحوضي في «المعين في طبقات المحدثين» في طبقة عبد الرزاق وعفان، وهما من شيوخ أحمد، أما المذكور في سند السنة، فهو في طبقة تلامذة تلاميذ أحمد؛ لأنه يروي عن عبدوس - من تلامذة أحمد -، فكيف يروي عن رواة في طبقة مشايخ أحمد؟!

والأليق أن يكون المذكور في سند السنة للخلال هو: محمد بن سليمان أبو الحسين الملقب بـ: «جوداب»، والذي ترجمه الحافظ ابن حجر في «نزهة الألباب في الألقاب» (١/ ١٨٠).

قلت: وترجمه أيضًا الخطيب في «تاريخ بغداد» (٣/ ٢٣٤/ بشار)، وقال: «نزل بغداد، وحدث بها عن: أبيه، وعن أبي العيلاء محمد بن القاسم، ومحمد بن يزيد

المبرد، وأبي العباس ثعلب، والحارث بن أبي أسامة، وكان أديبًا شاعرًا.

روى عنه: الذارقطني، وأحمد بن عبيد الله الكلوزاني، والحسن بن الحسين النوبختي.

*** عبدوس بن مالك أبو محمد العطار:**

قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (١١/ ١١٥): «حدث عن شبابة بن سوار، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

روى عنه: أبو إبراهيم أحمد بن سعيد الزهرّي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن سليمان المنقريّ البصريّ، وأبو عمارة محمد بن أحمد بن المهديّ، وأبو العباس السّراج النّيسابوريّ».

ثم قال: «حُدِّثَ عن عبد العزيز بن جعفر الحنبلي، قال: أخبرنا أبو بكر الخلال قال: وعبدوس بن مالك العطَّار، كانت له عند أبي عبد الله يعني أحمد بن حنبل منزلةٌ، وأخبرني الحسن بن صالح العطَّار قال: حَدَّثَنَا هارون بن يعقوب الهاشميُّ قال: سمعت أبي أنه سأل أبا عبد الله عن عبدوس العطَّار، فقال: أكتب عنه؟ قال: «نعم، اكتب عنه».

وقال ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤١): ذكره أبو بكر الخلال فقال: كانت له عند أبي عبد الله منزلةٌ في هدايا وغير ذلك، وله به أنسٌ شديدٌ، وكان يقدِّمه، وله أخبارٌ يطول شرحها، وقد روى عن أبي عبد الله مسائل لم يروها غيره، ولم تقع إلينا كلها؛ مات ولم تتخرَّج عنه، ووقع إلينا منها شيءٌ، أخرجه أبو عبد الله

في جماع أبواب السُّنَّةِ، ما لو رحل رجل إلى الصَّين في طلبها، لكان قليلاً، أخرجه أبو عبد الله ودفعه إليه». اهـ. ونقل كلام ابن أبي يعلى مقرَّاه كلُّ من: ابن مُفلح في «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» (٢/ ٢٨١)، ومجير الدِّين العُلَيْمي في «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» (١/ ٣٢٠).

(٢) إسناده القاضي ابن أبي يعلى في «طبقات

الحنابلة»:

قرأت على المبارك قلت له: أخبرك عبد العزيز الأزجي، أخبرنا علي بن بشران، أخبرنا عثمان المعروف بابن السَّمَّاك، حَدَّثَنَا الحسن بن عبد الوهَّاب حَدَّثَنَا سليمان بن محمَّد المنقريُّ حَدَّثَنِي عبدوس بن مالك

العطار قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمته الله يقول: أصول السنة عندنا...

قلت: وهكذا يلتقي إسناده ابن أبي يعلى بإسناد الأصل الخطي في علي بن بشران.

وكما هو ظاهر من الإسناد تابع ابن البناء: عبد العزيز الأزجي، كما في «طبقات الحنابلة» (١/٢٤١). والأزجي هو: أبو القاسم عبد العزيز بن علي بن أحمد بن الفضل بن شكر البغدادي، الأزجي.

ترجمه الذهبي في «السير» (١٨/١٨): «الشيخ، الإمام، المحدث، المفيد».

(٣) إسناده للالكائي في «شرح أصول الاعتقاد»:

قال الإمام اللالكائي: أخبرنا علي بن محمد بن عبد الله السكري قال: حدثنا عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد

الدقيقي قال: حدثنا أبو محمد الحسن بن عبد الوهاب أبو العنبر - قراءة من كتابه في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وتسعين ومائتين - قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن سليمان المقرئ بتيس قال: حدثني عبدوس بن مالك العطار قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: أصول السنة عندنا...

قلت: تابع - في هذا الإسناد - علي بن محمد بن عبد الله السكري: ابن بشران في إسناده الأصل الخطي.

(٤) إسناده ابن الجوزي في «مناقب أحمد»:

قال ابن الجوزي في «المناقب» (ص ٢٣): «أخبرنا أبو البركات بن علي البزار قال: أخبرنا أحمد بن علي الطريشي قال: أخبرنا هبة الله بن الحسن الطبري، وأخبرنا محمد بن ناصر الحافظ، قال: أنبأنا الحسن بن أحمد الفقيه قال:

حدَّثنا عليُّ بن أحمد المعدِّل قال: حدَّثنا عثمان بن أحمد قال: حدَّثنا أبو محمد الحسن بن عبد الوهَّاب قال: حدَّثنا أبو جعفر محمَّد بن سليمان المنقريُّ قال: حدَّثنا عبدوس بن مالك العطَّار قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبلٍ يقول: أصول السُّنَّة عندنا...

قلتُ: وهكذا يلتقي إسناد ابن الجوزيِّ بإسناد الأصل الخطيِّ في عثمان بن أحمد.

ثانيًا: ذكر أهل العلم الذين نقلوا المتن - أو مواضع

منه - وصحَّحو نسبته إلى الإمام أحمد رحمته الله:

١- تقدَّم ذكر أربعة من الأئمَّة نقلوا هذا المتن بأسانيدهم مُقرِّين له، مستشهدين به في تقرير اعتقاد الإمام أحمد، وهم: أبو بكر الخلال، وابن أبي يعلى، واللالكائي، وابن الجوزي.

فأمَّا أبو بكر أحمد بن محمَّد بن هارون الخلال، فقد روى طرقًا منه في كتابه، «السُّنَّة» عن شيخه محمَّد بن سليمان الجوهريِّ، والخلال يعدُّ من أبرز العلماء الذين اعتنوا بجمع علوم الإمام أحمد في عدَّة مصنَّفات، كما قال الخطيب في «تاريخ بغداد» (٥/ ١١٢): «كان يَمُنُّ صرف عنايته إلى الجمع لعلوم أحمد بن حنبلٍ، وطلبها وسافر لأجلها، وكتبها عاليةً ونازلةً، وصنَّفها كتبًا، ولم يكن يَمُنُّ يتحل مذهب أحمد أجمع منه لذلك».

ولو كان محمَّد بن سليمان مجروحًا جرحًا يسقط روايته بالكلية، ما أخذ عنه الخلال هذه الجمل من اعتقاد أحمد، فعناية الخلال بعلوم أحمد تمنعه من ذلك، والله تعالى أعلى وأعلم.

وأما ابن أبي يعلى فقد أثنى على هذه العقيدة ثناءً عالياً بقوله: «وقد روى -أي: عبدوس- عن أبي عبد الله مسائل لم يروها غيره... ما لو رحل رجل إلى الصين في طلبها، لكان قليلاً».

قلت: وهذا يدل دلالة واضحة على أن ابن أبي يعلى يجزم بصحة نسبة هذه العقيدة إلى أحمد، ولم يلتفت للجرح المذكور في راويها عن عبدوس.

وكذلك اللالكائي كان في معرض ذكر عقائد أئمة السنة في كتابه: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، فكونه اختار هذه الرواية في اعتقاد أحمد دون غيرها مما روي عنه، يؤكد أن اللالكائي يرى صحة نسبتها إلى أحمد، حيث اعتبرها هي الحاكية عن اعتقاده الصحيح.

٢- وقد ثبت على طرة الأصل الخطي أنه وقف الحافظ الكبير: ضياء الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدمي، وهذا يدل على أن الحافظ ضياء الدين كان يرى أن هذه الرسالة صحيحة لا منحولة وإلا ما كان ليوقفها على طلبة العلم، لتنتقل عبر هذه القرون حتى وصلت إلينا.

وثبت أيضاً في آخر الأصل الخطي: سماع بخط يوسف بن عبد الهادي، يميز فيه رواية هذا الجزء عنه، وابن عبد الهادي من كبار الحنابلة، وما كان ليحيز روايته إلا أنه يرى صحة نسبته إلى أحمد.

٣- شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله؛ فقد نقل شيخ الإسلام بعض المواضع من هذا المتن مستشهداً بها في عدة مواضع من كتبه، منها:

في «درء التعارض» (٥ / ٢٩٧): «ولهذا قال الإمام أحمد في رسالته في السنة التي رواها عبدوس بن مالك العطار، قال: ليس في السنة قياس ولا يضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول...»، وينحوه في (٧ / ٣١٧)، (٩ / ٥١).

وفي «مجموع الفتاوى» (٣ / ٢٨٦): «حتّى أن المصلي الجمعة خلف الفاجر اختلف الناس في إعادته الصلاة وكرهها أكثرهم حتّى قال أحمد بن حنبل في رواية عبدوس: من أعادها فهو مبتدع، وهذا أظهر القولين؛ لأنّ الصحابة لم يكونوا يعيدون الصلاة إذا صلّوا خلف أهل الفجور والبدع». وينحوه في (٢٣ / ٢٥٣).

وفي (٤ / ١٠٢): «وإذا سلّم ذلك فأعلم الناس بالسابقين وأتبعهم لهم هم أهل الحديث وأهل السنة،

ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله والافتداء بهم وترك البدع...».

وفي (٤ / ١٥٥): «فعلم أنّ شعار أهل البدع هو ترك انتحال السلف ولهذا قال الإمام أحمد في رسالة عبدوس بن مالك: أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب النبي ﷺ...».

قلت: هكذا كان شيخ الإسلام يحزم بنسبة المذكور في هذه الرسالة إلى الإمام أحمد، ولم يتعرّض البتّة إلى التشكيك في صحّة نسبتها إلى الإمام أحمد، ممّا يدلّ على أنّه لا يعلم خلافاً في صحّة نسبتها إليه وإلاّ لذكره.

بل ذكر ابن القيم في «مؤلفات ابن تيمية» (٨٤)، وابن عبد الهادي في «العقود الدرّية» (ص ٦٢) أنّ لشيخ الإسلام

مؤلفاً في شرح رسالة ابن عبدوس، قال ابن عبد الهادي:
«وهي متضمنة لكلام الإمام أحمد في أصول الدين».

وهذا أيضاً إقرارٌ ضمنّي من هذين الإمامين على
صحة نسبة هذه الرسالة إلى الإمام أحمد.

٤- الإمام الذهبي، حيث قال رحمه الله في ترجمة الإمام
أحمد من «السيرة» (١١ / ٣٣٠): «وقد دَوَّن عنه كبار
تلامذته مسائل وافرة في عدة مجلدات: كالمرودي،
والأثرم، وحزب بن هانئ، والكوسج، وأبي طالب،
وفوران، وبدر المغازلي، وأبي يحيى الناقد، ويوسف بن
موسى الحربي، وعبدوس العطار...».

وهذا يدل على أن الذهبي يُصحح جملة المسائل
التي رواها عبدوس عن الإمام أحمد، والتي يدخل
فيها مسائل أصول الدين المذكورة في هذا الجزء،

وإلا لو كان يرى عدم صحة نسبة هذه المسائل إلى
أحمد، لنبه عليه، حيث إنه نبه على عدم صحة رسالة
الإصطخري، وهي أيضاً مسائل في أصول الدين على
غرار هذا الجزء، لكن قد احتوت على كلام منكر لا
يقوله أحمد كما قال الذهبي: «فإن الرجل كان تقياً ورعاً
لا يتفوه بمثل ذلك»، وهذا يؤكد أن الذهبي لا يرى في
رسالة عبدوس أمراً منكراً، وإلا لأشار إليه.

٥- ابن الألسي في كتابه «جلاء العينين في محاكمة
الأحمديين» (٢٢١-٢٢٦) حيث نقل المتن كاملاً من
كتاب «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي.

٦- محمد بن يحيى بن أبي بكر المالقي الأندلسي في
«التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان» (ص ١٧٥)
حيث قال: «وقال عبدوس بن مالك العطار: سمعت

أحمد بن حنبل يقول: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان رضي الله عنه، نقدّم هؤلاء الثلاثة كما قدّمهم أصحاب رسول الله ﷺ لم يختلفوا في ذلك...»، إلى قوله: «ومن انتقص أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ، أو أبغضه لحدث كان منه، أو ذكر مساوئه كان مبتدعًا حتى يترحم عليهم جميعًا، ويكون قلبه لهم سليماً».

ثالثاً: نصوص هذا الجزء موافقة تمام الموافقة للمروئي عن أحمد في سؤالات تلاميذه له، فليس فيها ما تستنكر نسبته إلى أحمد.



وصف النسخ الخطيّة

النسخة الخطيّة الأولى: نسخة الظاهرية:

هي النسخة المحفوظة بالمكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٦٨-مجاميع)، ويقع جزء «أصول السنة» من (ص ٩١) إلى (ص ١٥٠ ب).

وجاء في ختام النسخة هذه السّماعات:

السّماع الأول: سمع جميع الرّسالة من لفظ الشّيخ الإمام أبي عبد الله يحيى بن أبي عليّ الحسن بن أحمد بن البنا بروايته عن والده: الشّيخ الإمام المهذب أبي المظفر عبد الملك بن عليّ بن محمّد الهمدانيّ، وقال: «بها أدين الله». وسَمِعَهَا كَاتِبُهَا صَاحِبُ النُّسخة وَكَاتِبُهَا: عبد الرحمن بن هبة الله بن المعراض الحرّانيّ، وذلك في أواخر ربيع الأوّل سنة تسع وعشرين وخمسمائة.

السَّامِعُ الثَّانِي: الْحَمْدُ لِلَّهِ: سَمِعَهَا مِنْ لَفْظِي وَلَدِي
أَبُو بَكْرٍ عَبْدَ اللَّهِ وَأَخُوهُ بَدْرُ الدِّينِ حَسَنٌ، وَأُمُّهُ بُلْبُلُ
بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ، وَبَعْضُهُ عَبْدُ الْهَادِي، وَصَحَّ ذَلِكَ يَوْمَ
الْاِثْنَيْنِ سَابِعٍ وَعَشْرِينَ مِنْ شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سَبْعٍ
وَتَسْعِينَ وَثَمَانِيَةَ، وَأَجَزْتُ لَهُمْ أَنْ يَرَوْوَهَا عَنِّي، وَجَمِيعُ
مَا يَجُوزُ لِي وَعَنِّي رَوَايَتُهُ بِشَرْطِهِ.

وَكُتِبَ يَوْسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي.

وَقَدْ قَامَ الْعَلَّامَةُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله بِنَسْخِ هَذِهِ النُّسْخَةِ

وَمَرَفَقَ صُورَةَ لِلْوَرَقَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْهَا.

وَقَدْ اعْتَبِرْتُ هَذِهِ النُّسْخَةَ الْأَصْلَ، وَعَارَضْتُ بِهَا

النَّسْخَ الْأُخْرَى.

النُّسْخَةُ الْخَطِيئَةُ الثَّانِيَّةُ: نَسْخَةُ الْمَتْحَفِ الْبَرِيطَانِيِّ:

جَاءَتْ قِطْعَةٌ مِنْ «أَصُولِ السُّنَّةِ» ضَمِنَ نَسْخَةَ
مَحْقُوظٍ أَصْلُهَا بِالْمَتْحَفِ الْبَرِيطَانِيِّ قِسْمَ (O.P.B) تَحْتَ
رَقْمِ (OR. ٣١٠٥).

وَمِنْهَا نَسْخَةُ بِالْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِالْمَدِينَةِ
النَّبَوِيَّةِ (رَقْمِ ٥٢٣).

وَمَكْتُوبٌ عَلَى الْوَرَقَةِ الْأُولَى بِخَطِّ حَدِيثٍ: «شرح
اعْتِقَادِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِرَوَايَةِ ابْنِ سَكْرٍ، تَصْنِيفِ حَمَّادِ
الْأَنْصَارِيِّ ٥٢٣».

وَفِي الطَّرَةِ: «الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ كِتَابِ شَرْحِ اعْتِقَادِ
الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَنْبَلٍ رحمته الله تَأْلِيفُ: أَبِي الْحَسَنِ
عَلِيِّ بْنِ سَكْرٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شَكْرٍ».

وقد جاء جزء «أصول السُّنَّة» في طَيَّات المخطوط (الورقة الخامسة، والورقة السادسة)، فقال: «باب جامع ما نقل عنه من جمل كلامه في بيان السُّنن والآثار: قال الحافظ أبو القاسم هبة الله الحسن بن منصور الطَّبْرِيُّ المعروف باللَّالكائي في كتاب «السُّنن» له...»، ثم ذكر إسناد اللالكائي.

ونقل إلى قول الإمام أحمد: «والإيمان بشفاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وبقومٍ يخرجون من النَّار بعد ما احترقوا...». وفي تَمَّة المخطوط نقل أقوالاً عن الإمام أحمد من رواية عبد الله وصالح -ابني أحمد- وغيرهما من أصحاب أحمد في الإيمان والتَّفضيل.

ثم ذكر بعض أقوال الأئمَّة في الثَّناء على أحمد.

وأما عن راوي هذا الاعتقاد وهو ابن سكر؛ فلم أجد في أصحاب أحمد مَنْ ينسب بهذه النِّسبة سوى الَّذي ترجمه القاضي ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/٢٢٥) (٣١٤) باسم: عليّ بن شَوْكَر، وقال في ترجمته: «ذكره أبو محمَّد الخلال من جملة الأصحاب، قال الأَبَار: حدَّثنا عليّ بن شَوْكَر: قال سمعت أحمد بن حنبل يقول: كان عمرو بن الأَزهري يضع الحديث.

وقلتُ أنا: أخبرنا عمر -وهو ابن سعيد العتلي- بصريُّ الأصل، سكن واسطاً، ثمَّ انتقل إلى بغداد في آخر عمره فاستوطنها». اهـ.

ورمزْتُ لها ب: «ب».



❖ وصف النسخ المطبوعة ❖

النسخة الأولى:

هي التي نُشِرت بتحقيق: الوليد بن محمد بن نبيه بن سيف
النَّصْر، ونشرتها مجلة المجاهد (عدد ٢٨، ٢٩ سنة ١٤١١)،
ثم أعاد طبعها مرةً أخرى في جزءٍ منفصلٍ: مكتبة ابن
تيمية بالقاهرة، وقامت على توزيعها مكتبة العلم بجدة.

النسخة الثانية:

الرَّواية الواردة في «شرح أصول الاعتقاد» لهبة الله
اللالكائي:

وقد اعتمدتُ على مطبوعة المكتبة الإسلامية
(١٤٢٥هـ).

ورمزْتُ لها ب: «ك».

النسخة الثالثة:

رواية «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين

محمد بن أبي يعلى:

واعتمدت على طبعة دار إحياء الكتب العربية

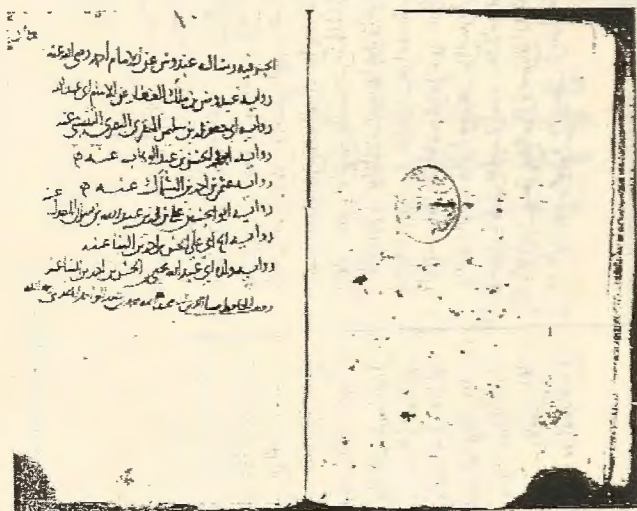
(فيصل عيسى البابي الحلبي)، بتصحيح الشيخ محمد

حامد الفقي رحمته الله.

ورمزت لها بـ «ع».



نماذج من النسخ الخطية



طرة مخطوطة الظاهرية

ورقة من مخطوطة الشيخ الألباني

مأخوذة من شبكة سحاب السلفية

[illegible]

۷۷ - مرده است قبل از مرگش بچه‌اش را به فقیران
توبه غلامی سپرد و مرا توبه غلامی علی بنوفه و بنوفه
کمانه علی بنوفه و بنوفه -

مرشد المومنین و صلوات الله علیهم اجمعین

[illegible]

بقدره تأیید و تصدیق محمد باقر میرزا کاشانی :
 فرستاده شد به قفسه خطاطی و نسخه (کتاب) (۱۵۰۰)
 قفسه خطاطی و نسخه (کتاب) (۱۵۰۰)

طرة النسخة البريطانية

-مجموع-

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some faint smudges and discoloration, characteristic of old paper. The right edge of the page shows the binding, with dark stitching or thread visible. There is no text or other markings on the page.

علي بن محمد بن عبد الله بن بشران المعدل قال:
أبنا^(١) عثمان بن أحمد السماك قثنا^(٢): أبو محمد
الحسن بن عبد الوهاب [ابن]^(٣) [أبي]^(٤) العنبر
- قراءة عليه من كتابه في شهر ربيع الأول من
سنة ثلاث وتسعين ومائتين - قثنا: أبو جعفر
محمد بن سليمان المنقري البصري ب(تنيس) قال:
حدّثني عبدوس بن مالك العطار قال: سمعتُ

(١) اختصار «أخبرنا».

(٢) اختصار «قال: حدّثنا».

(٣) سقطت من الأصل، وزادها محقق (ط) من نسخة

الشيخ الألباني.

(٤) في الأصل: [أبو]، وقد عدلت في (ط) إلى [أبي] لتوافق

مع زيادة [ابن].

أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمته الله يقول:

أصول السنة عندنا

(١) التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله
والاقتداء بهم.

(٢) وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة.

(٣) وترك الخصومات، [وترك]^(١) الجلوس
مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال
والخصومات^(٢) في الدين.

(٤) والسنة عندنا آثار رسول الله صلّى الله عليه وآله.

(٥) والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن.

(١) زيادة من (ع، ب)، وسقطت من (ط).

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل.

(٦) وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ، وَلَا تُضْرَبُ لَهَا
الْأَمْثَالُ، وَلَا تُدْرَكُ بِالْعُقُولِ وَلَا الْأَهْوَاءِ؛ إِنَّمَا هُوَ
الِاتِّبَاعُ [ق ١١ / ب] وَتَرْكُ الْهَوَى.

(٧) وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةُ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً،
لَمْ يَقْبَلْهَا، وَيُؤْمِنُ بِهَا؛ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا.

(٨) الْإِيمَانُ بِالْقَدَرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، وَالتَّصَدِيقُ
بِالْأَحَادِيثِ فِيهِ وَالْإِيمَانُ بِهَا؛ لَا يُقَالُ: لَمْ؟ وَلَا كَيْفَ؟
إِنَّمَا هُوَ التَّصَدِيقُ ^(١) وَالْإِيمَانُ بِهَا.

(٩) وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الْحَدِيثِ، وَيَبْلُغُهُ عَقْلُهُ،
فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ، وَأُحْكِمَ لَهُ، فَعَلَيْهِ [الْإِيمَانُ] ^(٢) بِهِ

(١) زاد في (ك): [بها].

(٢) في (ع): بالإيمان.

وَالْتَّسْلِيمُ [لَهُ] ^(١)؛ مِثْلُ حَدِيثِ الصَّادِقِ ^(٢) الْمَصْدُوقِ،
وَمِثْلُ ^(٣) [مَا كَانَ مِثْلُهُ فِي الْقَدَرِ، وَمِثْلُ أَحَادِيثِ
الرُّؤْيَةِ كُلِّهَا] ^(٤)، وَإِنْ نَبَتْ عَنِ الْأَسْمَاعِ، وَاسْتَوْحَشَ
مِنْهَا الْمُسْتَمِعُ، [وَإِنَّمَا] ^(٥) عَلَيْهِ الْإِيمَانُ بِهَا، وَأَنْ لَا يَرُدَّ
مِنْهَا حَرْفًا وَاحِدًا، وَغَيْرَهَا مِنْ الْأَحَادِيثِ الْمَأْثُورَاتِ
عَنِ الثَّقَاتِ.

(١) زيادة من (ك، ع، ط).

(٢) زاد في الأصل واوًا بين «الصادق»، و«المصدق»، ولا
وجه لها.

(٣) سقطت من (ك، ع).

(٤) سقطت من (ك).

(٥) في (ك، ع): [فإنها].

(١٠) وَأَنْ لَا يُخَاصِمَ أَحَدًا، وَلَا [يُنَظِرُهُ] (١)، وَلَا يَتَعَلَّمَ الْجِدَالَ (٢)، فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي الْقَدْرِ وَالرُّؤْيَةِ وَالْقُرْآنِ: مَكْرُوهٌ (٣) وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ، لَا يَكُونُ صَاحِبُهُ (٤) إِنْ أَصَابَ بِكَلَامِهِ السُّنَّةَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّى يَدَعَ الْجِدَالَ (٥)، [وَيُسَلِّمَ] (٦)، وَيُؤْمِنَ بِالْآثَارِ.

(١١) وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ وَلَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَلَا يَضَعُفُ أَنْ يَقُولَ: لَيْسَ [ق ١٢ / أ] [بِمَخْلُوقٍ] (٧).

(١) (ع): ينظر.

(٢) (ك): الجدل.

(٣) سقطت من (ع، ك).

(٤) زاد في (ط): [و]، وعزاها إلى (ك، ع)، وليست فيهما.

(٥) في (ك): [الجدل].

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) سقطت الباء من الأصل.

[قَالَ] (١): [فَإِنَّ] (٢) كَلَامُ اللَّهِ (٣) لَيْسَ بِبَائِنٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ [مِنْهُ شَيْءٌ] (٤) [مَخْلُوقٌ] (٥).

وَأَيَّاكَ وَمُنَظَرَةً مِنْ [أَحْدَثَ] (٦) فِيهِ، وَ[مَنْ] (٧) قَالَ بِاللَّفْظِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ وَقَفَ فِيهِ فَقَالَ: لَا أَدْرِي مَخْلُوقٌ أَوْ

(١) سقطت من (ع، ك).

(٢) (ع): [وَأَنَّ].

(٣) زاد في (ك): [منه و].

(٤) في (ع): [شيء منه].

(٥) في الأصل: [مخلوقًا].

(٦) في الأصل: [أخذل]. وتحتل [أجدل]؛ لأنها ليست

منقوطة في الأصل، ويحتل أيضًا أنها [أحدث]. ولكن حدثت استطالة في نقاط الشاء الثلاث مع التبرة،

فصارت لأمًا.

(٧) سقطت من (ع).

لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللَّهِ، [فَهَذَا] ^(١) صَاحِبُ
بِدْعَةٍ مِثْلُ مَنْ قَالَ: هُوَ مَخْلُوقٌ. وَإِنَّمَا هُوَ كَلَامُ اللَّهِ [و] ^(٢)
لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ.

(١٢) وَالْإِيمَانُ بِالرُّؤْيَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا رَوَى عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ، [مِنْ] ^(٣) الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ.

(١٣) وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ^(٤) قَدْ رَأَى رَبَّهُ، [فَإِنَّهُ] ^(٥)
مَأْثُورٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحِيحٌ، [رَوَاهُ] ^(٦) قَتَادَةُ
عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ عَنْ

(١) فِي (ع): [فَهُوَ]، وَسَقَطَتْ مِنْ (ك): [و].

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ط).

(٣) فِي (ع، ك): [فِي].

(٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: [فَأَنَّهُ].

(٦) فِي (ع، ك): [قَدْ رَوَاهُ].

عِكْرِمَةَ عَنْ [ابْنِ] ^(١) عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ عَلِيُّ [بْنُ] ^(٢) زَيْدٍ
عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ [ابْنِ] ^(٣) عَبَّاسٍ.

وَالْحَدِيثُ عِنْدَنَا عَلَى ظَاهِرِهِ كَمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
وَالْكَلَامُ فِيهِ بِدْعَةٌ، وَلَكِنْ تُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ عَلَى ظَاهِرِهِ
وَلَا نُنَظِرُ فِيهِ أَحَدًا.

(١٤) وَالْإِيمَانُ بِالْمِيزَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا جَاءَ: «يُوزَنُ
الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا يَزُنُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ»، وَ[تُوزَنُ] ^(٤)

أَعْمَالُ الْعِبَادِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصَدِيقُ

(١) فِي الْأَصْلِ: [بْن].

(٢) فِي الْأَصْلِ: [ابْن].

(٣) فِي الْأَصْلِ: [بْن].

(٤) فِي الْأَصْلِ: [يُوزَن].

[بِه] (١)، [ق ١٢ / ب] وَالْإِعْرَاضُ [عَنْ مَنْ] (٢) وَدَّ ذَلِكَ وَتَرَكَ مُجَادَلَتِهِ.

(١٥) وَأَنَّ اللَّهَ [تَعَالَى] (٣) يُكَلِّمُ الْعِبَادَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ [بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ] (٤) تَرْجُمَانٌ، وَالْإِيمَانُ [بِه] (٥) وَالتَّصْدِيقُ بِهِ.

(١٦) وَالْإِيمَانُ بِالْحَوْضِ، وَأَنَّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ (٦) حَوْضًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ [تَرْدٌ] (٧) عَلَيْهِ أُمَّتُهُ، عَرْضُهُ مِثْلُ

(١) سقطت من (ع).

(٢) في (ع): [عمن].

(٣) سقطت من (ع)، وفي (ك): [تبارك وتعالى].

(٤) في (ع): [بينه وبينهم].

(٥) سقطت من الأصل.

(٦) سقطت من الأصل.

(٧) في الأصل: [يرد].

طُولِهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، [آيَتُهُ كَعَدَدِ] (١) نُجُومِ السَّمَاءِ، عَلَى مَا صَحَّحَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ.

(١٧) وَالْإِيمَانُ بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُفْتَنُ فِي قُبُورِهَا، وَتُسْأَلُ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ، وَمَنْ رَبُّهُ؟ وَمَنْ نَبِيُّهُ؟ وَيَأْتِيهِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ كَيْفَ شَاءَ [اللَّهُ ﷻ] (٢) وَكَيْفَ أَرَادَ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ.

(١٨) وَالْإِيمَانُ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَبِقَوْمٍ يُخْرِجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَ مَا اخْتَرَقُوا وَصَارُوا فَحِمًا، فَيُؤْمَرُ بِهِمْ إِلَى نَهْرٍ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ - كَمَا جَاءَ [فِي] (٣)

(١) في (ع): [آيته عدد].

(٢) سقطت من الأصل، وفي (ع) ثابتة بدون [ﷻ].

(٣) زيادة من: (ك، ط).

الْأَثَرُ - كَيْفَ شَاءَ [الله] ^(١) وَكَمَا [شَاءَ] ^(٢)، إِنَّهَا هُوَ
الْإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصَدِيقُ بِهِ.

(١٩) وَالْإِيمَانُ أَنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ خَارِجٌ مَكْتُوبٌ
بَيْنَ عَيْنَيْهِ «كَافِرٌ»، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ فِيهِ وَالْإِيمَانُ
بِأَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ.

(٢٠) وَأَنَّ عِيسَى [ابْنَ مَرْيَمَ] ^(٣) نَزَلَ فَيَقْتُلُهُ
بِبَابٍ لُدٍّ.

(٢١) وَالْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ
[ق ١٣ / أ]؛ كَمَا جَاءَ فِي [الْحَرِيرِ] ^(٤): «أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ
إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا».

(١) زيادة من (ع، ك، ط).

(٢) في (ع): [يشاء].

(٣) سقطت من (ع)، وثابتة في (ك) بدون [عيسى].

(٤) في (ع): [الأثر].

(٢٢) وَمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مِنَ
الْأَعْمَالِ شَيْءٌ تَرَكُهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلَاةَ، مَنْ تَرَكَهَا فَهُوَ
كَافِرٌ، وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ قَتْلَهُ.

(٢٣) وَخَيْرُ هَذِهِ الْأَمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا؛ أَبُو بَكْرٍ
الصَّدِيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ
عَفَّانَ، [تُقَدَّمُ] ^(١) هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ كَمَا قَدَّمَهُمْ
أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ، ثُمَّ
بَعْدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةِ: أَصْحَابُ الشُّوَرَى الْخَمْسَةِ:
عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَ[طَلْحَةَ] ^(٢)، وَ[الزُّبَيْرُ] ^(٣)،

(١) في الأصل: [يقدم].

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) في (ع): [والزبير وطلحة].

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَ[سَعْدٌ] ^(١) كُلُّهُمْ
[يُضْلِحُ] ^(٢) لِلْخِلَافَةِ، وَكُلُّهُمْ إِمَامٌ.

و[نَذَهَبُ] ^(٣) [فِي ذَلِكَ] ^(٤) إِلَى حَدِيثِ [ابْنِ] ^(٥)
عُمَرَ: «كُنَّا نَعُدُّ وَرَسُولَ اللَّهِ ^(٦) [وَعَلَيْهِ السَّلَامُ] حَيًّا، وَأَصْحَابُهُ
مُتَوَافِرُونَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ نَسَكْتُ».

ثُمَّ [مِنْ] ^(٧) بَعْدَ أَصْحَابِ الشُّوْرَى: أَهْلُ بَدْرٍ مِنَ
الْمُهَاجِرِينَ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ أَصْحَابِ

(١) فِي (ع، ك): [سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ].

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: [يُذْهَبُ].

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ك).

(٥) فِي الْأَصْلِ: [بْنِ].

(٦) غَيْرُ ثَابِتَةٍ بِالْأَصْلِ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (ع).

رَسُولِ اللَّهِ ^(٨) عَلَى قَدَرِ الْهِجْرَةِ وَالسَّابِقَةِ أَوَّلًا فَأَوَّلًا.

ثُمَّ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ هَؤُلَاءِ: أَصْحَابُ

رَسُولِ اللَّهِ ^(٩) الْقَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِمْ، كُلُّ مَنْ صَحِبَهُ

سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ يَوْمًا أَوْ سَاعَةً أَوْ رَأَاهُ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ،

لَهُ [مِنْ] ^(١٠) الصُّحْبَةِ عَلَى قَدَرِ مَا صَحِبَهُ، [ق ١٣ / ب]

وَكَانَتْ سَابِقَتُهُ مَعَهُ وَسَمِعَ مِنْهُ وَنَظَرَ إِلَيْهِ [نَظَرَةً] ^(١١)،

فَأَدْنَاهُمْ صُحْبَةٌ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْقَرْنِ [الَّذِينَ] ^(١٢) لَمْ

يَرَوْهُ، وَلَوْ لَقُوا اللَّهَ بِجَمِيعِ الْأَعْمَالِ.

كَانَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ صَحِبُوا النَّبِيَّ ^(١٣) [وَعَلَيْهِ السَّلَامُ] ^(١٤)

وَرَأَوْهُ وَسَمِعُوا مِنْهُ، [وَمَنْ رَأَاهُ بِعَيْنَيْهِ وَآمَنَ بِهِ وَلَوْ

(١) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (ع).

(٣) فِي الْأَصْلِ: [الَّذِي].

(٤) غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْأَصْلِ.

سَاعَةً^(١) أَفْضَلَ [لِصُحْبَتِهِ]^(٢) مِنْ التَّابِعِينَ وَلَوْ
عَمِلُوا كُلَّ أَعْمَالِ الْحَيْرِ.

(٢٤) وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلْإِمَّةِ وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَرِّ
وَالْفَاجِرِ، [وَمَنْ]^(٣) وَلِيَ الْخِلَافَةَ [وَاجْتَمَعَ]^(٤) النَّاسُ
عَلَيْهِ وَرَضُوا بِهِ، [وَمَنْ عَلَيْهِمْ]^(٥) بِالسَّيْفِ حَتَّى صَارَ
خَلِيفَةً وَسُمِّيَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ.

(٢٥) وَالْغَزْوُ مَاضٍ مَعَ الْأُمَرَاءِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ
- الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ - لَا يُتْرَكُ.

(١) زيادة من (ع، ك).

(٢) في الأصل: [لصحبته]، وفي (ع، ك): [بصحبه].

(٣) في (ع): [ممن].

(٤) في (ك): [فاجتمع].

(٥) في (ع): [ومن خرج عليهم]، وفي (ك): [ومن غلبهم].

(٢٦) وَقِسْمَةُ الْفَيْءِ، وَإِقَامَةُ الْحُدُودِ إِلَى الْإِمَّةِ
مَاضٍ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُنَازِعَهُمْ.

(٢٧) وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ [جَائِزَةٌ نَافِذَةٌ]^(١)،
[مَنْ]^(٢) دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ؛ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا.

(٢٨) وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ خَلْفَهُ وَخَلْفَ مَنْ [وَلَاةً]^(٣)
جَائِزَةٌ [تَامَةٌ]^(٤) [رَكَعَتَيْنِ]^(٥)، مَنْ أَعَادَهُمَا فَهُوَ
مُبْتَدِعٌ، تَارِكٌ لِلْأَثَارِ، مُخَالِفٌ لِلشُّنَّةِ، لَيْسَ لَهُ مِنْ

(١) في (ك): [جائزة ونافذة].

(٢) في (ع): [ومن].

(٣) في (ع): [ولئ].

(٤) في (ط): [باقية تامة].

(٥) في (ع): [ركعتان].

فَضْلُ [الْجُمُعَةِ] ^(١) شَيْءٌ؛ [إِذَا] ^(٢) لَمْ يَرِ الصَّلَاةَ خَلْفَ

الْأُئِمَّةِ مَنْ كَانُوا بِرَّهِمْ وَفَاجَرِهِمْ، فَالسَّنَةُ [بِأَنْ] ^(٣)

[يُصَلِّي] ^(٤) مَعَهُمْ رَكَعَتَيْنِ ^(٥) وَيَدِينُ [ق ١٤ / أ] بِأَنَّهَا

تَامَّةٌ، [لَا] ^(٦) يَكُنْ فِي صَدْرِكَ مِنْ ذَلِكَ شَكٌّ.

(٢٩) وَمَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ مِنْ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَقَدْ

كَانَ [النَّاسُ] ^(٧) اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، وَأَقْرَأُوا لَهُ بِالْخِلَافَةِ بِأَيِّ

(١) في (ع): [جمعته].

(٢) في (ك): [إذا].

(٣) في (ع، ك): [أن].

(٤) في (ك): [تصلي].

(٥) زاد في (ك): [من أعادهما فهو مبتدع].

(٦) في (ك): [ولا].

(٧) سقطت من الأصل.

وَجْهِهِ كَانَ بِالرَّضَا [أَوْ بِالْغَلْبَةِ] ^(١) فَقَدْ شَقَّ هَذَا الْخَارِجُ

عَصَا الْمُسْلِمِينَ، وَخَالَفَ الْآثَارَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ

مَاتَ الْخَارِجُ عَلَيْهِ مَاتَ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ.

(٣٠) وَلَا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ، وَلَا الْخُرُوجُ عَلَيْهِ

لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَى غَيْرِ

السَّنَةِ وَالطَّرِيقِ.

(٣١) وَقِتَالُ اللَّصُوصِ وَالْخَوَارِجِ جَائِزٌ إِذَا عَرَضُوا

لِلرَّجُلِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ،

وَيَدْفَعُ [عَنْهَا] ^(٢) بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ ^(٣)، وَلَيْسَ لَهُ إِذَا فَارَقُوهُ

(١) في (ع): [والغلبة].

(٢) في (ع، ك): [عنها].

(٣) زاد في (ك): [عليه].

[أَوْ] ^(١) تَرْكُوهُ أَنْ يَطْلُبَهُمْ، وَلَا يَتَّبِعَ آثَارَهُمْ، لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا [الْإِمَامَ] ^(٢) أَوْ وَلَاةَ الْمُسْلِمِينَ؛ إِنَّمَا لَهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ، وَيَنْوِي بِجَهْدِهِ أَنْ لَا يَقْتُلَ أَحَدًا، فَإِنْ [مَاتَ عَلَى يَدَيْهِ] ^(٣) فِي دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ [فِي الْمَعْرَكَةِ] ^(٤) فَابْعَدَ اللَّهُ الْمُقْتُولَ، وَإِنْ قُتِلَ هَذَا فِي تِلْكَ الْحَالِ - وَهُوَ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ - رَجَوْتُ لَهُ الشَّهَادَةَ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ، وَجَمِيعِ الْأَثَارِ فِي هَذَا؛ [ق ١٤ / ب] إِنَّمَا [أَمْرًا] ^(٥) بِقِتَالِهِ، وَلَمْ [يُؤْمَرْ] ^(٦) بِقِتَالِهِ، وَلَا اتَّبَاعِهِ.

(١) فِي (ع): [و].

(٢) فِي (ك): [لِلْإِمَامِ].

(٣) فِي (ع): [أَتَى عَلَى بَدَنِهِ، وَفِي (ك): [أَتَى عَلَيْهِ].

(٤) فِي (ع): [بِالْمَعْرَكَةِ].

(٥) فِي (ع): [أُمِرْتُ].

(٦) فِي (ع): [تَأْمَرَ].

وَلَا [يُجْهَزُ] ^(١) عَلَيْهِ إِنْ ضَرَعَ أَوْ كَانَ جَرِيحًا، وَإِنْ أَخَذَهُ أَسِيرًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَلَا يُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَلَكِنْ يَرْفَعُ أَمْرَهُ إِلَى مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ فَيَحْكُمُ فِيهِ.

(٣٢) وَلَا نَشْهَدُ عَلَى [أَحَدٍ مِنْ] ^(٢) أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِعَمَلٍ يَعْمَلُهُ بَجَنَّةٍ وَلَا نَارٍ، نَرْجُو لِلصَّالِحِ، وَنَخَافُ عَلَيْهِ، وَنَخَافُ عَلَى الْمُسِيءِ الْمَذْنِبِ [وَنَرْجُو] ^(٣) لَهُ رَحْمَةَ اللَّهِ.

(٣٣) وَمَنْ لَقِيَ اللَّهَ بِذَنْبٍ [يُحِبُّ] ^(٤) لَهُ [بِهِ] ^(٥) النَّارَ - تَائِبًا غَيْرَ مُصِرٍّ عَلَيْهِ - فَإِنَّ اللَّهَ ^(٦) يَثُوبُ

(١) كَذَا فِي (ع)، وَفِي (الْأَصْل، ك، ط): [يُجِيزُ].

(٢) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٣) فِي الْأَصْل: [وَنَرْجُوا].

(٤) فِي (ع، ك): [تُحِبُّ].

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ (ع، ك، ط).

(٦) زَادَ فِي (ك): [وَيُثَبِّتُ].

عَلَيْهِ، [و] (١) يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، وَ[يَعْفُو] (٢)

عَنِ السَّيِّئَاتِ.

(٣٤) [و] (٣) مَنْ لَقِيَهُ - وَقَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ

الذَّنْبِ فِي الدُّنْيَا - فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، كَمَا جَاءَ [فِي] (٤) الْخَبَرِ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَمَنْ لَقِيَهُ مُصِرًّا غَيْرَ تَائِبٍ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي

[قَدْ] (٥) اسْتَوْجَبَ بِهَا الْعُقُوبَةَ؛ فَأَمَرُهُ إِلَى اللَّهِ (٦)؛ إِنْ

(١) فِي (ع): [وَاللَّهُ].

(٢) فِي الْأَصْل: [يَعْفُوا].

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْل.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ع، ك).

(٥) زِيَادَةٌ مِنْ (ع، ك، ط).

(٦) زَادَ فِي (ع): [تَعَالَى]، وَفِي (ك): [وَاللَّهُ].

شَاءَ (١) عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَفَّرَ لَهُ.

(٣٥) وَمَنْ لَقِيَهُ [مِنْ كَافِرٍ] (٢) عَذَّبَهُ وَلَمْ يَغْفِرْ لَهُ.

(٣٦) وَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَا وَقَدْ أُحْصِنَ إِذَا

اعْتَرَفَ أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، [و] (٣) قَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

[ق ١٥ / أ]، وَقَدْ رَجِمَتْ (٤) الْأَيِّمَةُ الرَّاشِدُونَ.

(٣٧) وَمَنْ انْتَقَصَ [أَحَدًا] (٥) مِنْ أَصْحَابِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَبْغَضَهُ [لِحَدَثٍ] (٦) [كَانَ] (٧) مِنْهُ،

(١) زَادَ فِي (ك): لَفْظُ الْجَلَالَةِ [اللَّهُ].

(٢) فِي (ع، ك): [كَافِرًا].

(٣) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْل.

(٤) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْل، وَفِي (ع): [رَجِمَتْ].

(٥) فِي الْأَصْل: [أَحَدًا]، وَفِي (ع): [وَاحِدًا].

(٦) فِي (ط): [بِحَدَثٍ].

(٧) سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْل.

أَوْ ذَكَرَ مَسَاوِيَهُ كَانَ مُبْتَدِعًا حَتَّى يَرَحِمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا،
وَيَكُونَنَّ قَلْبُهُ لَهُمْ سَلِيلًا.

(٣٨) وَالنِّفَاقُ هُوَ الْكُفْرُ: أَنْ يَكْفُرَ بِاللَّهِ وَيَعْبُدَ غَيْرَهُ،
وَيُظْهِرَ الْإِسْلَامَ فِي الْعَلَانِيَةِ، مِثْلَ الْمُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا
عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(٣٩) [وَقَوْلُهُ ﷺ^(١)]: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ
مُنَافِقٌ»، [هَذَا] ^(٢) عَلَى التَّغْلِيظِ، نَزْوِيهَا كَمَا جَاءَتْ
وَلَا [نُفَسِّرُهَا] ^(٣).

(١) سقطت من الأصل، وفي (ك): [وهذه الأحاديث التي
جاءت].

(٢) سقطت من الأصل.

(٣) قال في حاشية (ط): في الأصل: [نقيسها]، قلت: وهو
وهم، بل هي في الأصل على الصواب.

(٤٠) وَقَوْلُهُ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي [كُفَّارًا]»^(١)

[ضَلَالًا] ^(٢) يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، وَمِثْلُ:

«إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي

النَّارِ»، وَمِثْلُ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»،

وَمِثْلُ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»،

وَمِثْلُ: «كُفْرٌ بِاللَّهِ [تَبَرُّؤٌ]»^(٣) مِنْ نَسْبٍ وَإِنْ دَقَّ،

[وَنَحْوُ] ^(٤) هَذِهِ الْأَحَادِيثُ مِمَّا قَدْ صَحَّ وَحُفِظَ، فَإِنَّا

نُسَلِّمُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ [تَفْسِيرَهَا] ^(٥)، [ق ١٥ / ب]

(١) في الأصل: [كفار].

(٢) سقطت من (ع).

(٣) في الأصل: [تبري]، وفي (ع): [من تبرأ].

(٤) في (ك): [ونحوه].

(٥) في (ع): [تفسيره].

وَلَا تَتَكَلَّمُ [فِيهَا] ^(١)، وَلَا تُجَادِلُ [فِيهَا] ^(٢) وَلَا تُقَسِّرُ
هَذِهِ الْأَحَادِيثَ إِلَّا [مِثْلَ] ^(٣) مَا جَاءَتْ ^(٤) لَا تَرُدُّهَا
إِلَّا [بِأَحَقِّ مِنْهَا] ^(٥).

(٤١) وَالْجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ [قَدْ خُلِقَتَا] ^(٦)

كَمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ
قَصْرًا»، وَ: «رَأَيْتُ الْكَوْثَرَ»، [وَأَ] ^(٧): «اطَّلَعْتُ فِي

(١) فِي (الْأَصْل، ع، ك): [فِيهِ].

(٢) فِي (الْأَصْل، ع، ك): [فِيهِ].

(٣) فِي (ع، ك): [بِمِثْلِ].

(٤) زَادَ فِي (ك): [وَأَ].

(٥) فِي (ع): [بِأَجُودَ مِنْهَا].

(٦) الزِّيَادَةُ مِنْ (ع، ك، ط).

(٧) سَقَطَتْ مِنْ (ك).

الْجَنَّةَ فَرَأَيْتُ [أَكْثَرَ] ^(١) أَهْلِهَا ... [كَذَا] ^(٢) «(٣)»،
وَ: «اطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ ... [كَذَا وَكَذَا] ^(٤)»،
فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ فَهُوَ مُكَذِّبٌ بِالْقُرْآنِ،
وَأَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا أَحْسَبُهُ يُؤْمِنُ
بِالْجَنَّةِ وَالنَّارِ.

(٤٢) وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ مُوَحَّدًا يُصَلِّيَ عَلَيْهِ،

وَيُسْتَغْفَرُ لَهُ، وَلَا يُحْجَبُ عَنْهُ الِاسْتِغْفَارُ، وَلَا [تُتْرَكُ] ^(٥)

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ك).

(٢) فِي (الْأَصْل): [كَذِي].

(٣) فِي (ع): [وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ].

(٤) فِي (الْأَصْل): [كَذِي وَكَذِي]، وَفِي (ك): [كَذَا وَرَأَيْتُ كَذَا].

(٥) فِي (ع، ك): [تُتْرَكُ].

الصَّلَاةُ عَلَيْهِ لِدَنْبٍ أَذْنِبُهُ - صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا - (١)

أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ [تَعَالَى] (٢).

آخِرُ الرِّسَالَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَى

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَامٌ تَسْلِيمًا.



فهرس الموضوعات

(١) زاد في (ك): [و].

(٢) في (ع، ك): [وَعَلَيْهِ].



فهرس الموضوعات



رقم الصفحة

الموضوع

- المقدمة..... ٥
- مقدمة الطبعة الثانية من أصول السنة..... ٩
- توثيق نسبة الكتاب إلى الإمام أحمد رحمته الله..... ١٧
- وصف النسخ الخطية..... ٤٩
- النسخة الخطية الأولى..... ٤٩
- النسخة الخطية الثانية..... ٥١
- وصف النسخ المطبوعة..... ٥٥
- النسخة الأولى..... ٥٥
- النسخة الثانية..... ٥٥

النُّسخة الثالثة..... ٥٦

نماذج من النُّسخ الخطية..... ٥٧

متن أصول السنة..... ٦٣

فهرس الموضوعات..... ٩١





عين شمس - القاهرة - جمهورية مصر العربية
 جوال / 00201007610099 - 00201140110099

E-mail : Dar_Sabilelmomnen@yahoo.com

E-mail: Dar_Sabilelmomnen@hotmail.com